

كلية الادارة والاقتصاد

قسم : الاقتصاد

المرحلة : الثالثة

المادة : السياسة التنموية

المحاضر: الدكتور معن ارثيع عبد الفلاح

المحاضرة الأولى

المحاضرة الأولى

السياسات والتجارب التنموية

أولاً : تعريف بالسياسات التنموية :

- السياسة الزراعية .

أسباب تخلف الإنتاج الزراعي في الدول النامية :

يمكن ايجاز أهم أسباب التخلف في القطاع الزراعي في الدول النامية بما يلي :

- 1- **تخلف القاعدة الزراعية المنتجة** ، وتتمثل في انخفاض انتاجية العامل الزراعي ، وتدهور التربة الزراعية ، وعدم استغلال مياه الري الاستغلال الإقتصادي الأمثل ، وبقاء الوسائل الزراعية متخلفة ، مثل الإستمرار في اتباع نظام التبوير وانخفاض نسبة استخدام المكننة الزراعية والمخصبات والمبيدات الزراعية .
- 2- **تخلف البنية الأساسية (التحتية)** : وتتمثل أساساً في النقص الكبير في شبكات الري والصرف والطرق والجسور ووسائل التخزين ، فضلاً عن نقص المعاهد التدريبية والمؤسسات الخدمية .
- 3- **سوء توزيع اليد العاملة الزراعية في الدول النامية ونذرة العمال الماهرين المدربين في بعض هذه الدول .**
- 4- **تفتت الملكيات الزراعية** ، وانتشار الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، مما لا يسمح باستعمال المكننة الزراعية الحديثة التي تتطلب وحدات انتاجية كبيرة وتخصصاً إنتاجياً ، مما يؤدي الى انخفاض الدخول المنتجة ، واستمرار التخلف ، وبطء عملية تحديث الزراعة .
- 5- **ضعف المؤسسات الزراعية المساندة** ، وتشمل البحوث الزراعية الموجهة والإرشاد الزراعي والتعليم الزراعي .
- 6- **تعد مياه الري من أهم محددات الإنتاج الزراعي في الدول النامية** ، الا أن جوهر مشكلة الموارد المائية لا يتمثل أساساً في قلتها ، بل يتضمن أيضاً سوء استعمال تلك الموارد .
- 7- **تأتي التربة الزراعية ونوعيتها وصلاحيتها من بين محددات الإنتاج الزراعي** ، فالترربة بصفة عامة تتصف بقلّة المادة العضوية ، وبارتفاع الملوحة ، فضلاً عن تفتتها وانجرافها ، وتدهور خصوبتها ، ومشكلة الملوحة في التربة الزراعية تأتي في مقدمة المشاكل الزراعية الواجب العمل على التغلب عليها ، ولاسيما في العراق . والاتجاه نحو تعميم شبكات الصرف والذي سوف يؤدي الى زيادة الإنتاجية بنحو (30-50 %) ، اذ أدى تخلف وسائل الصرف فيها الى ارتفاع نسب تركيز الأملاح في تربتها الزراعية .
- 8- **هذا فضلاً عن مشاكل أخرى حيوية مثل** ، عدم توفر وسائل التخزين (السدود) والقصور في استعمال المستلزمات الزراعية ، وغياب التسهيلات التسويقية والإنتاجية . كما أن عامل الإرشاد الزراعي لم يأخذ العناية والإهتمام اللازمين بالرغم من أهميته القصوى في نقل المعلومات الفنية الزراعية .

ثانياً : السياسة الزراعية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية :

1- مفهوم السياسة الزراعية : تعرف السياسة الزراعية بأنها " جزء أو فرع من السياسة الاقتصادية والتي تتمثل بمجموعة الوسائل والإجراءات العملية التي تقوم الدولة بها والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن من خلالها النهوض بواقع القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً ، ورفع المستوى المعيشي للعاملين في الزراعة .

كما تعرف " بأنها ذلك الجزء أو الفرع من السياسات الاقتصادية العامة الذي جرى تطبيقه في القطاع الزراعي متضمناً مجموعة من البرامج التي تستهدف تحقيق أهداف محددة ، ومهما تعددت تعاريف السياسة الزراعية وتنوعت ، الا أنها لا تخرج عن كونها ، " عبارة عن " الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والأساليب الإصلاحية التي يمكن بموجبها الوصول الى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي ، وبذلك يمكن القول بأنها تتضمن عدد من السياسات الفرعية المترابطة والمتداخلة فيما بينها .

2- العلاقة بين السياسة الزراعية والسياسة الاقتصادية :

يمكن القول أن السياسة الزراعية بما تتضمنه من وسائل وإجراءات ، مسؤولة عن تصحيح واقع القطاع الزراعي ، وأن القيام بهذه المهمة المعقدة والشائكة يتطلب من واضعيها :

1- الإلمام الواسع والخبرات والقدرات الفنية والعلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لأن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوخاة من قبل السياسة الزراعية متوقفة على الأشخاص المسؤولين عن رسم خطط وملاح هذه السياسة والذين سوف ينفذونها على أرض الواقع ، لذلك يجب أن يتصف واضعوا أو صانعو السياسة الزراعية بالنظرة الشمولية للاقتصاد ، طالما أن السياسة الزراعية هي جزء من السياسة الاقتصادية .

2- الابتعاد عن رسم السياسة الزراعية التي تتعارض في أدواتها وأهدافها مع السياسات الاقتصادية الأخرى ، طالما أن السياسة الزراعية تتأثر وتؤثر في السياسات الاقتصادية الأخرى ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر .

3- يجب أن تتوضح مسبقاً أهداف السياسة الزراعية الخاصة بتوفير الغذاء ، وزيادة دخول المنتجين الزراعيين ، وزيادة الإنتاج الزراعي ، وتوفير المواد الأولية للصناعات المعتمدة على الزراعة ، وتوفير العملات الأجنبية من خلال تصدير الفائض من المحاصيل الزراعية .

4- المساهمة في تعزيز الإستقلال الاقتصادي والسياسي ، ولتحقيق هذه الأهداف ، لابد من اختيار أفضل الوسائل وبأقل كلفة ممكنة ، مع الأخذ بالحسبان الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بالقطاع الزراعي .

5- كما يجب أن لا يحصل تعارض بين أهداف السياسة الزراعية نفسها ، فمثلاً قد يحصل تعارض بين هدف السياسة الزراعية الخاص بزيادة الإنتاج الزراعي ، وبين هدف رفع المستوى المعاشي للعاملين في القطاع الزراعي ، فالأول سيؤدي الى زيادة العرض ، وهذا سيؤدي الى خفض الأسعار الزراعية ، بينما تحقيق الهدف الثاني يتطلب زيادة الأسعار الزراعية ، وهناك العديد من الأهداف التي قد تتعارض فيما بينها ، لذا يتطلب من واضع السياسة الزراعية المعرفة المسبقة والإلمام الواسع ، لتجنب النتائج السلبية أو التعارض الذي يحول دون تحقيق الأهداف ، ولكي لا تصبح تلك الأهداف معوقات ، مما يؤدي الى اتهام السياسة الزراعية بالقصور .

ان السياسة الزراعية كما ذكرنا جزء من السياسة الإقتصادية العامة المرسومة لتحسين ظروف عمل ومعيشة الشعب ، وأن أهداف السياسة متوقفة على رغبات الشعب ومعيار السياسة هو ما يعتقده الشعب من أن الحكومة تستطيع أو يجب عليها العمل لتحقيق التغيير المطلوب ، أو للتغيير المرغوب فيه ، وذلك عندما يكون الشعب غير راض عن سير الأمور ، والضغط على الحكومة يحصل عندما يشعر الشعب أنه لا يستطيع كأفراد تحقيق التكيف المرغوب فيه في ظل تلك الأوضاع أو الظروف ، ويكون في ذهن الشعب عادة قاعدة ما ، أو صورة عن الوضع المثالي الذي يكافحون من أجله ، وتصبح هذه القواعد أهداف السياسة التي توجه نحوها برامج معينة .

6- كما ان السياسة الزراعية مصممة ، أو ينبغي لها أن تكون كذلك ، بحيث تجعل الأرض والمزارعين في القرى أكثر إنتاجاً ، وهذا التوسع في طاقة الاقتصاد الزراعي للإنتاج هو عملية تطوير أو تنمية ، وفي العراق فأن سياسة الاقتصاد الزراعي مبنية على أساس الملكية الخاصة غير الاستغلالية للأرض والجهد الفردي للعامل ، لذا فالانتقال نحو اقتصاد السوق ينبغي أن يرافقه تسهيلات اراضية وتعليم مناسب ومعلومات عن السوق ، واتباع هذا النهج ستظهر أمامنا عقبتان رئيستان على الأقل هما :

الأولى : أنه ينبغي تعديل الملكية الحالية للأرض ، اذا ما أريد تعميم نظام ملكية من يزرع الأرض .

الثانية : أنه من الضروري ادخال الزراعة العلمية الحديثة لزيادة الكفاءة الإنتاجية ونقل السكان الفائضين من الزراعة الى الصناعة .

7- ان السياسات العامة هي توجهات أو برامج عمل يتبناها الموظفون العاملون وتنفذ بعد مصادقة الحكومة ، وهذه السياسات هي التي تدفع الشعب الى العمل ، مما يجعل المشاكل الإقتصادية تبرز الى الأمام . ان تصميم أو صنع السياسة الزراعية يقصد به ادخال الزراعة العلمية الحديثة بقدر مناسب من التقنية (التكنولوجيا) الى مجتمع المزارعين .

3- مكونات السياسة الزراعية :

أما مكونات السياسة الزراعية (أي السياسات الفرعية لها) فهي :

- 1- السياسة السعرية والتسويقية للمنتجات الزراعية .
- 2- السياسة التمويلية .
- 3- السياسة الإنتاجية .
- 4- السياسة الحيازية واستصلاح الأراضي .
- 5- السياسة الضريبية للأنشطة الزراعية .
- 6- السياسة الاستيرادية والتصديرية .

ان تنفيذ البرنامج العملي للسياسة الزراعية وبالشكل الذي يحقق الأهداف المرسومة وبأقل كلفة ممكنة يتطلب ما يأتي :

- 1- أن تكون الوسائل (الأدوات) والإجراءات المختارة أو المنتخبة قانونية تضمن حقوق الأفراد الإقتصادية والاجتماعية .
- 2- أن تكون الوسائل والإجراءات مقبولة لدى الغالبية العظمى من الأفراد الذين تشملهم السياسة الزراعية .
- 3- أن تكون تلك الوسائل والأدوات ضمن الإمكانيات المالية المتاحة للمجتمع .

ويمكن تقييم السياسة الزراعية وعددها سياسة سليمة اذا حققت ما يلي :

- 1- رفع المستوى المعاشي للمزارعين .
 - 2- اذا أدت الى زيادة الدخل القومي .
 - 3- اذا حققت الاستقرار الإقتصادي .
- 1 - السياسة السعرية :

يجب أن تركز السياسة السعرية في البلدان النامية على حماية المنتج والمستهلك ويتم ذلك من خلال :

أ- تنظيم العرض ، بعد دراسة كل من وضع السوق وكميات الإنتاج المنتجة ، ودراسة تكاليف الإنتاج .

ب- ضمان شراء المنتجات الزراعية (السلع) من المنتجين وفق أسعار السوق ، وهذا شئ مطلق ، اذ يجب ضمان شراء السلع الغذائية الرئيسة بالدرجة الأساس ويتم هذا اذا تمت الزراعة وفق حاجة الدولة ورغبتها . وذلك لأن آليات السوق (قوى العرض والطلب) في الدول النامية غير ناجحة .

ت- تطبيق سياسة ثبات الأسعار ، وهذا يحمل الدولة خسائر مالية لكنه يضمن مصلحة المستهلك .

ث- التنسيق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك ، وهنا يأتي دور الدولة .

ج- تسويق المنتجات الزراعية يتم الى الدولة مباشرة ، ومن ثم تقوم الدولة بضخه الى الأسواق ، وفتح مكاتب بيع للسلع تلتزم بأسعار معينة ثابتة .

ح- تقليص الدعم المقدم للمنتجين والمستهلكين بشكل تدريجي .

المؤشرات المعتمدة لتحديد أو بناء الأسعار الزراعية

يتم تحديد أو بناء الأسعار الزراعية وفق المؤشرات التالية :

- 1- الأسعار العالمية .
 - 2- موسمية العرض .
 - 3- أهمية المحصول للإستهلاك الداخلي النهائي والوسيط .
 - 4- حجم العمل المبدول ومستلزمات الإنتاج (التكاليف) .
 - 5- الأهداف الإقتصادية والاجتماعية .
- أهم الأسباب الداعية الى التسعير (مبررات التسعير)

- 1- الأسعار عامل محفز لزيادة الإنتاج والإنتاجية .
- 2- حماية كل من المنتج والمستهلك .
- 3- ترشيد الإستهلاك الخاص .
- 4- منع حصول ظاهرة التذبذب بالأسعار .
- 5- اعتبار الأسعار حافزاً لتطوير العمليات التسويقية .

تأثير زيادة أسعار السلع الزراعية الغذائية على تغير هيكل الإنتاج والتركيب المحصولي

- 1- تؤدي زيادة الأسعار الى ازدياد الإنتاج من المحاصيل الغذائية المحلية .
- 2- انخفاض انتاج المحاصيل الصناعية الخاصة بالتصدير .
- 3- ارتفاع دخل منتجي الأغذية وبالتالي اتساع نطاق الطلب .
- 4- حدوث تأثيرات تضخمية .
- 5- زيادة اعتماد الموازنة لشراء الأغذية .
- 6- انخفاض نصيب المدخرات الحكومية من العائدات الكلية .

في حالة ارتفاع أسعار المحاصيل المخصصة للتصدير

- 1- زيادة انتاج المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير .
- 2- انخفاض انتاج المحاصيل الغذائية المحلية .